كفاءة المنهج الخلدوني
في البحوث التاريخية والاجتماعية

الدكتور بوبكر عواطي
جامعة الأمير عبد القادر

الجدل بين التاريخ وعلم الاجتماع جدل قديم يعود أساسا لطول هيمنة التاريخ على علم الاجتماع، و لم يمض وقت طويل على الابتعاد التدريجي لعلم الاجتماع عن التاريخ حتى عاد مفهوم التفسير ليجعل المصالحة بينهما شيئا ضروريا، باعتبار أن التاريخ يعد هو المنافس التقليدي ولا نقول الوحيد لعم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية.

ومع ذلك فإن كل من البحث السوسيولوجي والبحث التاريخي مختلفان من حيث كونهما نظامين. وهذا الاختلاف يكمن بصورة أساسية في إجراءاتهما للإجابة المرتبطة بأغراض البحث. فمع أن بيانات التاريخ وعلم الاجتماع واحدة، إلا أن الاختلاف المنطقي يكمن بين النظامين فيما يتعلق بعمل كل منهما، مع تلك البيانات، وكيفية تناوله لها. وذلك لأن واجب علم الاجتماع هو التعميم وواجب علم التاريخ التفريد وكلاهما ذات مشروعية علمية واضحة، كما أنهما متكاملان أكثر من كونهما متعارضان، وذلك لأن رؤية الحوادث مفردة يخدم في إمكانية تصنيفها في فئات معينة، من خلال العلاقات التجريدية التي تربط فيما بينها.

وإذا كان المنظور التاريخي يرتبط بالخطوة الأولى وهي تفريد البيانات فإن المنظور السوسيولوجي يرتبط بالخطوة الثانية المتمثلة في رؤية سلسلة العلاقات التي تربط

البيانات والمعطيات التاريخية، وتمكننا من صياغة العلاقات العامة التجريدية، التي تصنف البيانات التاريخية في ضوئها لفئات معينة[1].

من هنا نشأت ضرورة أن يتكامل كل من علم الاجتماع والتاريخ، بحيث يقدم علم الاجتماع للتاريخ إطارات استدلالية، كأن يقدم له عددا من النماذج أو البنيات أو الظروف...الخ، بينما يقدم التاريخ للاجتماع المواد الحقيقية والضرورية للدراسة.

بصمات تفسير التاريخ في علم الاجتماع:

ظهرت بصمات التفسير التاريخي واضحة على علماء الاجتماع الأوائل، خاصة خلال التصورات التطورية التي افترضت أن المجتمع والإنسان يصلان إلى الكمال عن طريق " التقدم " طبقا لخطوات حتمية تسيرها قوى طبيعية. وما دراسات وآراء ونظريات كل من " كونت " و" سبنسر " و" مرجان " إلا نماذج معبرة تماما عن هيمنة المنظور التاريخ التطوري الدارويني[2].

ثم امتد ذلك المنظور على يد كل من " دوركايم " و" ماركس " ليعتبرا أن التخصص في العمل والمجتمع ما هو إلا بعد تاريخي وأقام كل منهما دراساته على هذا الأساس، ثم ما لبث أن تبعهما في ذلك معظم أصحاب " الثنائيات " التي فرقت بين المجتمعات من حيث التحضر والتريّف أو العمومية والمحلية...الخ[3].

---

1 Bouthoul (G.): TRAITE DE SOCIOLOGIE , PAYOT , PARIS , 1946, PP. 117-118.

2 ARON (R.): DIMENSIONS DE LA CONSCIENCE HISTORIQUE, PLON, 10-18 Paris, 1961,PP. 16 .19

3 صلاح الفوال: علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص .106-139.

ثم ما لبث أن أخذ ذلك البعد التاريخي في التفسير شكل النظريات " الأحادية " كتلك التي قدمها " سوروكين " خلال تناوله للديناميات الثقافية والاجتماعية، " باريتو " أثناء نظريته عن " الصفوة "[1].

صحيح أن الفكر الاجتماعي شهد بعد ذلك تحولا عن تلك الأنماط الأحادية في التفسير التاريخي، لكن بقي التاريخ أساسا أيضا للتفسير لكن من منطلق " كلي " كما فعل " هوايت " من خلال منظوره عن " الثقافة كما فعل " أوجبرن " نفس الشيء خلال تناوله لدور " الاختراع " في التغيرات الاجتماعية[2]، وبحيث كانت الأسباب التي فسر على أساسها حدوث " التخلف الثقافي " كلها نابعة عن ذلك المنظور التاريخي في التفسير[3] .

ومما يؤكد قوة المنظور التاريخي وتأثيره على التفسيرات السوسيولوجية الارتدادات المتعددة لعدد من الباحثين الاجتماعيين للنمط التقليدي للتفسير التاريخ، تماما كما فعل " هوايت " خلال تأكيده على أن التطور يسير دوما إلى هدف واحد محدد وهو "التكامل " كما تتسم خطوات التطور نحو ذلك المستقبل " بخط ثابت "[4].

وكان من الطبيعي أن تنشأ حركة مقاومة قوية لذلك المنظور التاريخي في التفسير، ولم تنشأ الحركة من داخل علم الاجتماع وحده وإنما شاركته في ذلك الأنثروبولوجيا،

---

1 ABEDL – MALEK (A.): CRITICAL SOCIOLOGY: EUROPEAN PERSPECTIVES LEVINGTON. PUBL., N.Y., 1979, P. 408.

2 IBID: PP. 460-478.

3 IBID: PP 501516.

4 IBID: PP. 529-537.

وكانت " الثقافة " هي مجال تلك المقاومة [1]، حيث انتهت أبحاث الانثروبولوجية وسوسيولوجية كثيرة إلى أن الثقافة لا يمكن إخضاعها لقانون واحد ثابت يطبق حرفيا بصرف النظر عن المكان أو الزمان وانتهت إلى أن الثقافة إنما يسيرها مبدأ " النسبية الثقافية " كما شملت تلك المقارنة طعنا في التصميم للمنهج التاريخي فاقمته بأنه ينهض على ظنيات لا تعدو أن تكون إلا مجرد تخمين لا يمكن الوثوق به كأساس للتفسير المنشود[2].

ومن تلك المقاومة – إلى اصطناع أدوات ومناهج تفسيرية أخرى غير " التاريخ" يكون أساسها الملاحظة لاسيما تلك التي من النوع المباشر والمعايش للمجتمعات المبحوثة ولفترات زمنية كافية.

جوانب المفارقة والالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ:

ومع ذلك فإن كل من البحث السوسيولوجي والبحث التاريخي مختلفان من حيث كونهما نظامين. وهذا الاختلاف يكمن بصورة أساسية في إجراءاتهما للإجابة المرتبطة بأغراض البحث. فمع أن بينات التاريخ وعلم الاجتماع واحدة، إلا أن الاختلاف المنطقي يكمن بين النظامين فيما يتعلق بعمل كل منهما، مع تلك البيانات، وكيفية تناوله لها. وذلك لأن واجب عالم الاجتماع هو التعميم وواجب عالم التاريخ التفريد، وكلاهما ذات مشروعية علمية واضحة. كما أنهما متكاملان أكثر من كونهما

1 محمد عبده محجوب: مقدمة في الاتجاه السوسيو-انثروبولوجي، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، 1981، ص. 74.

2 كارل بوبر: عقم المنهج التاريخي، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف الاسكندرية، 1959، ص. 13-14.

متعارضان، وذلك لأن رؤية الحوادث مفردة يخدم في إمكانية تصنيفها في فئات معينة، من خلال العلاقات التحريدية التي تربط فيما بينها.

وإذا كان المنظور التاريخي يرتبط بالخطوة الأولى وهي تفريد البيانات فإن المنظور السوسيولوجي يرتبط بالخطوة الثانية المتمثلة في رؤية سلسلة العلاقات التي تربط البيانات والمعطيات التاريخية، ويمكننا من صياغة العلاقات العامة التجريدية، التي تصنف البيانات التاريخية في ضوئها لفئات معينة[1].

وبذلك ذهب البعض إلا أن مهمة علم التاريخ تنحصر في القيام بجهد معتاد لفعل التاريخ، وذلك بمحاولة استرجاع الأحداث لمعرفة ما جرت عليه أحداث التاريخ في مجرى الزمان[2] وذلك يؤكد لنا عكس ما ذهب إليه بعض الاجتماعيين الذين يميلون لسلب الظواهر الاجتماعية صفة الزمانية. يوضح للمهتمين بفهم الظواهر الاجتماعية مدى الرابطة القائمة بين تلك الظواهر وظروف المجتمع الماضية، والتي أثرت في نشأة تلك الظواهر ونموها[3]. فظواهر الحاضر وليدة الماضي ومرتبطة به، ومن ثم تعتمد قدرتنا التنبؤية بالمستقبل على مدى فهمنا لظواهر المجتمعات الحاضرة، والتي تولدت من ظروفها الماضية.

ومن ثم تفيد البحوث الاجتماعية التاريخية، والتي تستخدم الإجراء التاريخي وعملياته في البحث والدراسة ،تفيد في الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة وتحديد القوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر وحددت مسار ظواهره ومن ثم ذهبت " بولين يونج "

1Becker (H.): MODERN SOCIOLOGICAL THEORY , HOLT RINVEHART AND WINSTON ,
LONDON . – 1966, P. 228

2 عبد الباسط حسن أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976، ص 85.

3 المرجع السابق، ص 85-86.

في مؤلفها بعنوان " المسح الاجتماعي والبحث العلمي " إلى أن تعقب الطور التاريخي في البحث الاجتماعي يستهدف إعادة بناء العمليات الاجتماعية، وربط الماضي بالحاضر، وتحديد طبيعة القوى الاجتماعية التي ساهمت في صياغة الحاضر، وذلك لا مكان تحديد المبادئ والقوانين العامة المرتبطة بالنظم الاجتماعية والجماعات، وسلوك الأشخاص[1].

ومن ثم كان اهتمام " بتريم سروكن " في دراسة التغير الثقافي، و" ألوود " في مؤلفه التطور الثقافي [2]. هذا بالإضافة للعديد من الدراسات الحديثة التي اهتمت بالبحوث التاريخية في تناولها للسلوك، وطبيعة النظم، والجماعات البشرية في المجتمعات المعاصرة، والتي ربطت في فهمها لهذه الجوانب بين ظروف المجتمعات الماضية وظواهر تلك المجتمعات المعاصرة، واعتمدت عليها في تحديد المبادئ، والقوانين العامة، التي تحكم السلوك البشري والجماعات والنظم الاجتماعية في تلك المجتمعات.

الاهتمامات المبكرة بالبحوث التاريخية:

إن الدراسات التاريخية للظواهر الاجتماعية والتي سبقت ابن خلدون كانت منصبة فقط على مجرد الوصف، وهذا الوصف كان يتم في إطار المنظور التاريخي الخالص، والذي كان أصحابه يقتصرون في دراستهم للظواهر الاجتماعية على مجرد وصف الظاهرة وتحديد الصورة التي كانت عليها عبر الماضي وما هي عليه الآن في الحاضر، ولم يصاحب هذا الجهد الوصفي التاريخي أي محاولة من قبل أنصار هذا الاتجاه

1YOUNG (P.): SCIENTIFIC SOCIAL SURVEY AND RESEARCH, NEW YORK, 1949.

2 ALLWOOD (C.A): CULTURAL EVOLUTION, ED,SCHLEICHER FRERES, 1927.

لاستخلاص أي شيء من هذا الوصف يرتبط بطبيعة تلك الظواهر والمبادئ والقوانين التي تحكمها وتحدد مسارها.

وقد كان هذا هو مدخل جميع المؤرخين قبل ابن خلدون بالنسبة لمعالجتهم لبعض الظواهر والنظم، مثل نظام القضاء والاقتصاد والأسرة والتربية واللغة وغيرها من الظواهر الاجتماعية حيث نجدهم وهم بصدد دراسة تاريخ شعب ما من الشعوب يصفون الظواهر الاجتماعية التي وجدت لدى هذه الشعوب.

وقد سلك مسلك هذه الفئة من المؤرخين وسار على نهجهم فئة أخرى ممن تناولوا تاريخ الظواهر الاجتماعية وهي مستقلة عن حوادث التاريخ العام، ومن ثم اتخذوا من مجموعة معينة من الظواهر في جميع الأمم – مثل الظواهر السياسية أو القضاء، والاقتصاد، والتربية، والدين – وجعلوها موضوعا لدراستهم التي انحصرت في مجرد وصف هذه الظواهر وإيضاح ما كانت عليه وما هي عليه[1]. يعتبر ابن حزم ودراسته للملل والنحل مثال على مسلك هذه الفئة بالإضافة لعدد من الفقهاء الذين درسوا الشرائع في تاريخ التشريع والقضاء والدين اهتموا بمجرد وصف الظواهر في دراساتهم التاريخية تلك.

الدراسة التاريخية للظواهر الاجتماعية عند ابن خلدون:

لم يكن ابن خلدون مؤرخا كغيره من المؤرخين. والسبب الأساسي في ذلك هو أنه لم يكن مؤرخا فحسب، كان أيضا مفكرا، بل أنه كان مفكرا قبل أن يكون مؤرخا.

1 عبد الواحد وافي: ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع، أعمال مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1962، ص.64.

كما كان رجلا من رجال السياسة، من أولئك الرجال الذين برزوا إلى الميدان، في أوضاع اشتد تعقدها في فترة حاسمة من فترات الحضارة العربية الإسلامية.

ومما يجب أن نؤكده أيضا هو أن تكوين ابن خلدون لم يكن، انطلاقا، تكوين مؤرخ. إن كل الكتب التي كتبها قبل المقدمة تدل على خلاف ذلك[1]، إن التقاء ابن خلدون بالتاريخ كان إذن عرضا في حياته، ومنعرجا مفاجئا بقدر ما كان حاسما. هذا المنعرج كان في ملتقى طريقين: طريق المغامرات السياسية وطريق التأمل في الماضي قريبه وبعيده.

فاعتزل طوال أربع سنوات (1375-1379) بقلعة بني سلامة. أحس ابن خلدون بالحاجة إلى الفرار من الضوضاء، وإلى محاولة فهم ما كان يجري من أحداث، وكيف تفهم الأحداث ما لم توضع في إحداثيات الزمان والمكان أي في إطارها التاريخي؟ وهكذا أصبح ابن خلدون مؤرخا . لم يكن التاريخ من قبل حرفة له، ولم يسبق أن ألف فيه قط. ولم يكن التاريخ في الحقيقة قصده المباشر كغيره من المؤرخين – وهم كثرة – وإنما كان وسيلة لقصد أبعد، كان التاريخ أداة للإجابة عن تلك الأسئلة الكثيرة والملحة التي كانت تشغل باله. فالتاريخ بالنسبة إليه لم يكن غاية ونهاية في حد ذاته، كما هو الشأن بالنسبة للمؤرخين المحترفين[2].

يقرر ابن خلدون رأيه الخاص في موضوع التاريخ وحقيقته في بدء الكتاب الأول، بالعبارات التالية: "حقيقة التاريخ، أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس

---

1 ساطع الحصري: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1961، ص. 96-108.

2 محمد الطالبي: منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة، وكتاب العبر، ضمن كتاب ابن خلدون والفكر العربي المعاصر، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص .26-27.

والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال " [1].

يظهر من ذلك، أن موضوع التاريخ في نظر ابن خلدون واسع جدا، وهو لا ينحصر بما حدث من الفتوحات والحروب، وما توالي من الدول والملوك، في الأزمنة الغابرة، بل يشمل كل ما حدث من التحول في الحياة الاجتماعية – على اختلاف مظاهرها – وفي المؤسسات الاجتماعية – على اختلاف أنواعها – فإن الأخبار المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والصنائع والعلوم أيضا تدخل في نطاق موضوع التاريخ.

ومن المعلوم أن هذه النظرة الشاملة والمتوسعة في موضوع التاريخ، من النظرات الخاصة بما يسمى عادة باسم " تاريخ الحضارة "، وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى أن يعتبروا ابن خلدون " أول من حاول كتابة الحضارة " بمعناها الشامل[2].

ومن ثم نجده يتناول تلك الظواهر الاجتماعية وغيرها من ظواهر بمنظور تاريخي مختلف عما كان متبعا من قبل في الدراسات التاريخية، التي تناولت تلك الظواهر بالوصف فحسب. وذلك لأنه كان يعرف التاريخ بقوله : " إن الموضوع الحقيقي للتاريخ. أنه ييسر لنا إدراك الحالة الاجتماعية للإنسان أي الحضارة، وأنه يحدثنا عن الظواهر التي ترتبط بها – أي بالحالة الاجتماعية للإنسان – بطبيعة الحال مثل الحياة البدائية وتهذيب العادات وروح الأسر والقبلية... " ومن ثم اعتبره جاستون بوتول

---

1 عبدالرحمن ابن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965، ص. 409.

2BACIEVA (S.M.): LES BASES SOCIALES DE LA DOCTRINE HISTORICO-PHILOSOPHIQU D IBN KHALDOUN (MUQADIMA), LENINGRAD. 1958, PP,. 192-201.

صاحب مدخل تاريخي يتخلف عن سابقيه، ويؤثر على علم الاجتماع. الحديث في دراسة الظواهر الاجتماعية[1] .

وذلك لأن ابن خلدون كان مقتنعا بأن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للمصادفات ولا تسير حسب الأهواء، ولا حسب رغبة الأشخاص. وإنما تخضع في نشأتها ونموها وكافة جوانبها لقوانين ثابتة ومطردة. ومن ثم جاء اهتمام ابن خلدون بدراسة الظواهر لا لمجرد وصفها ولا لمجرد بيان ما ينبغي أن تكون عليه، كما كان سائدا من قبله بين المفكرين، وإنما نتناولها مع ربطها بالسياق التاريخي وتحليلها بالصورة التي تساعد على كشف طبيعتها، وما تقوم عليه من أسس وظروف ساعدت على نشأتها، وتطروها. والقوانين التي تخضع لها وتتحكم في مسارها[2].

وهو في ذلك يؤكد أن الظواهر الاجتماعية شأنها شأن ظواهر الكون الأخرى تخضع لقوانين تتحكم فيها وتوجه مسارها. ولهذا أكد على ضرورة دراستها دراسة وضعية للوقوف على طبيعتها والقوانين التي تحكمها. ومن ثم تناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل والتفسير في ضوء سياقها الاجتماعي والثقافي المميز لتاريخ المجتمعات. دون أن يكون متأثرا بآراء مسبقة عنها، ودون أن يكون ملتزما بخط فكري واحد[3]، وإنما الذي التزم به في دراسته التاريخية للظواهر الاجتماعية هو ربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، واعتقاده بأن تلك الظواهر الاجتماعية متغيرة ولا تثبت على

---

1 BOUTHOUL (G .): TRAITE DE SOCIOLOGIE , OP. CIT., P.19.

2 عبد الواحد الوافي: ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 68.

3 حسن السعاتي،: علم الاجتماع الخلدوني (قواعد المنهج) دارالمعارف، القاهرة، 1975، ص. 156.

حال واحد، ولكنها تختلف باختلاف المجتمعات ونماذجها وباختلاف العصور التاريخية للمجتمع الواحد أيضا[1].

من هذا المنطق أقام ابن خلدون جسرا منهجيا بين علمي التاريخ والاجتماع في محاولة جريئة ومبتكرة – في عصره – دراسة وقائع العمران البشري بأقصى قدر من الموضوعية حتى لا يقع الدارس في محاذير الاتجاهات الذاتية، التي تورط الباحث في مواطن الخطأ والضلال، فإنه يرى أن الواقعة التاريخية هي في حقيقتها خبر عن واقعة اجتماعية، والواقعة الاجتماعية متى حدثت فقد أصبحت عنصرا تاريخيا، لذلك ارتبطت عنده الظواهر الاجتماعية بالصيرورة الزمانية واتسمت بالتعاقب الدائم لتترك " بصماتها على سجل التاريخ "[2].

يعد هذا المجال الثاني، مكملا للمجال الأول، ومشيرا إلى أصالة ابن خلدون ومنزلته الرفيعة التي اكتسبها في مجال علم التاريخ لتفرقته لأول مرة في تاريخ الفكر بين التاريخ كعلم والتاريخ كفلسفة. يؤكد هذا المعنى ابن خلدون بقوله: " إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمق لها الأقوال وتصرف فيها الأمثال وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"[3]. نلمس من قراءة النص على الفور أنه أدرك قبل علماء أروبا

---

1 علي الوردي: منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1962، ص .218.

2 BOUTHOUL (G): IBN KHALDOUN, SA PHILOSOPHIE SOCIALE , LIBRAIRIE ORIENTALISTE PARIS, 1930, PP. 16-17.

3 عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص. 351.

يقرون التصور العلمي للتاريخ، ونلمس موضوعيته في حديثه عن التاريخ من حيث الشكل، وفهمه للتاريخ من حيث المضمون.

التحليل الاجتماعي في الدراسات التاريخية عند ابن خلدون :

شرع ابن خلدون في البحث عن المنهج المناسب الذي يعصم المؤرخ من التردي في الوهم والضلال وذلك بالدعوة إلى المطابقة بين المنقول وبين الواقع المشاهد في التيار الجاري لوقائع العمران البشري، والبحث عن الأسباب والنظر في النتائج، كما يفعل العالم في درس الظواهر الطبيعية[1].

لقد أوحت إليه مشاهداته بوجود علاقة منهجية بين الظواهر الاجتماعية والواقعات التاريخية باعتبارها أشياء ذات طبيعة واحدة، فإن الواقعة التاريخية هي في حقيقتها خبر عن واقعة اجتماعية، والواقعة الاجتماعية متى حدثت فقد أصبحت عنصرا تاريخيا. يؤكد هذا المعنى ابن خلدون بقوله: " اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو الإنسان، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال"[2].

من هذا المنطلق، نجد ابن خلدون حريصا على تخليص الدراسات التاريخية من الأخبار الكاذبة وتوفير جانب الصدق في البحوث التاريخية بحيث تقتصر جهود الباحثين على ما يحتمل الصدق، وما يمكن وقوعه من حوادث في المجتمع البشري.

ويرجع اهتمام ابن خلدون بعامل الصدق في البحوث التاريخية لاعتقاده بأن الباحثين والمؤرخين يجهلون القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية. الأمر الذي أوقع بهم في العديد من الأخطاء في البحوث التاريخية. وما ذلك إلا لأن الظواهر الاجتماعية

---

1 محمود الكردي: ابن خلدون مقال في المنهج التجريبي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1974، ص.74-75.

2 عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص .409.

لم تكن قد نالت من البحث والدراسة ما ساعد على اكتشاف قوانينها، ومن ثم تلمس ابن خلدون لهم العذر فيما انزلقوا فيه من أخطاء، وتعميمات لا تستند لحقائق سليمة، ويرجع ذلك في أساسه لعدم دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية تكشف عن طبيعتها، وعن القوانين التي تحكم تلك الظواهر.

ولهذا حدد ابن خلدون شروطا أساسية لتخليص البحث التاريخي من الأخطاء وتوفير درجة الصدق في تعميماته. وذلك بملاحظة الظواهر الاجتماعية ملاحظة مباشرة، ويتعقبها في فترات تاريخية مختلفة للمجتمع الواحد، مع القيام بإجراءات منهجية معينة، تفيد في تأكيد درجة الصدق. وذلك ما تضمنته عبارته المحددة، والتي يهدف بها الإشارة لإجراءات، وشروط توفير الصدق في البحوث التاريخية بقوله : " فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالمشاهد منها، والحاضر بالذاهب، فربما لا يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق "[1].

ويرجع ابن خلدون عدم توفر الصدق في البحوث التاريخية كما يقول إلى أن تلك الدراسات والبحوث أجريت حول الظواهر الاجتماعية لأغراض غير موضوعية، استهدفت فقط وصفها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه، أو بيان الوسائل المؤدية إلى إصلاحها. أو إلى تثبيتها في النفوس وما إلى ذلك من أغراض عملية[2] .

كما أن عدم اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية، لم يوفر للباحثين التوجيه السليم، الذي يعصم الباحثين من الوقوع في الخطأ وقبول أخبار لا تتلاءم مع القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية. ومن ثم أكد على ضرورة الكشف عن هذه

1 المرجع السابق، ص. 362.

2 ساطع الحصري: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص.265-266.

القوانين لكي تكون محكا لمراجعة الأخبار. وذلك لا يمكن أن يقوم في نظر ابن خلدون إلا بالدراسة الوضعية التي تستهدف إيضاح طبيعة الظواهر، وتحديد العلاقات القائمة بينها، والتي تربطها ببعضها وبغيرها من ظواهر. وتحديد ما يترتب على تلك العلاقات من نتائج تؤثر على نشأتها، ونموها وثباتها، وتباينها في المجتمعات والفترات التاريخية[1].

وقد أدى إيمان ابن خلدون بخضوع الظواهر الاجتماعية لقوانين معينة تتحكم في سير المجتمع البشري وظواهره التي لا تسير اعتباطا، وإنما تسير حسب سنن وطبائع معينة ومحددة لا تحيد عنها[2] إلى اجتهاده لوضع قانونا عاما لتطور المجتمع البشري وظواهره، الذي تمثل في تطور المجتمع البشري من حالة البداوة لحالة الحضارة، وأخيرا حالة الفناء والهرم والخراب. وقد حاول أن يفسر في ضوء تلك المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره: ظهور بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل الترف والحسب وما إلى ذلك من ظواهر

وقد قام ابن خلدون بدراسة عدد من الظواهر الاجتماعية، مثل الظواهر الاقتصادية والظواهر التربوية، والظواهر القضائية، والظواهر الخلقية والجمالية والدينية واللغوية، كما أنه عالج تلك الظواهر من جوانبها الاستاتيكية والدينامية، أي أنه درسها في حالتي الثبات والاستقرار والتطور والتغير[4]. وبذلك حقق خطوة منهجية أساسية في دراسة

1 بوبكر عاطي: نظرية المعرفة عن ابن خلدون، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري – قسنطينة – 2002، ص. 247 وما بعدها.

2 عبد العزيز عزت: تطور المجتمع البشري عند ابن خلدون، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة، مرجع سابق، ص 41.

3 المرجع السابق، ص 45.

4 عبد الواحد وافي: ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص.65.

الظواهر الاجتماعية، هي : التكامل بين المدخلين لرؤيتهما، أي رؤية الظاهرة وفي حالة الاستقرار، وهي في حالة الحركة، الأمر الذي مكنه من الوقوف على حقائق علمية كثيرة تتعلق بدراسة الظاهرة الاجتماعية.

وما ذلك الجهد الذي قام به ابن خلدون في دراسته التاريخية للظواهر الاجتماعية، إلا محاولة منه لتخليص البحوث التاريخية من الأخبار الكاذبة ـــ وتقديم المعايير والمحكات التي تساعد الباحثين في الدراسات التاريخية من تحقيق الصدق في تلك الدراسات.

الإجراءات المنهجية لتحقيق الصدق في الدراسات التاريخية:

أكد العلامة ابن خلدون على أهمية ملاحظة الظواهر الاجتماعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو مورفولوجية – تتعلق بالبنية الاجتماعية –، أو تربوية، وغيرها من الظواهر الاجتماعية، أكد على ملاحظتها ملاحظة مباشرة. وتعقب كل منها في سياق المجتمع الواحد في مختلف الفترات التاريخية التي يمر بها المجتمع، وتحليل علاقاتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وبأحواله المختلفة، مع ضرورة تحري الصدق في الروايات التاريخية وتحقيق القياس، أي قياس الأخبار على أصول العادة، وطبيعة العمران. بحيث يقاس الغائب من الأخبار بالمشاهد منها، والحاضر بالذاهب وذلك لكي يؤمن فيها من التعثر، والوقوع في الخطأ [1]. وهو في ذلك يؤكد على ضرورة القيام ببعض الإجراءات المنهجية في الدراسات التاريخية للظواهر الاجتماعية. وتنحصر تلك

1BRUNSCHRIG (R): IBN ABD AL HAKAM ET LA CONQUETE DE L`AFRIQUE DU NORD PAR LES ARABES: ETUDE CRITIQUE, DANS AIEO VI , 1947 PP.108-112

الإجراءات التي أكد عليها ابن خلدون لتحقيق الصدق في الدراسات والبحـ التاريخية فيما يلي:

يتمثل الإجراء المنهجي الأول لتحقيق الصدق، في الدراسة التاريخية عند ابن خلدون في تحقيق القاعدة المنهجية المتمثلة في تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران.

ربما كانت القاعدة المنهجية التي كانت مفتاح الباب المؤدي إلى علم العمران البشري الذي وضعه ابن خلدون، لمعرفة الغث من السمين من الروايات والأخبار. ذلك لأن الحقائق التي يجمعها الباحث عن مختلف نواحي الاجتماع الإنساني، إذ اعتمد فيها على مجرد جمع الوفير منها، " ولم تحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني "[1] فإنه يتعرض لأخطاء تهدم بحثه من أساسه.

لذلك يرى أن الباحث يحتاج إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع أو الاعمار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليق المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل، ومبادئ ظهورها، وأساب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعبا لأسباب كل حادث، واقفا على أصول كل خبر وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول ــ فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحا، وإلا زيفه. واستغنى عنه[2].

1 عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي مرجع سابق، ص. 362.

2 المرجع السابق، ص. 362-363.

وهكذا يشير ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمته إلى القواعد والأصول، التي لابد من رد الأخبار والروايات إليها وكذلك كل المعطيات التي يستطيع الباحث الحصول عليها، ليتبين له الحقيقي منها من الزائف.

ومن الأهمية بمكان معرفة ما يعنيه ابن خلدون بأصول العادة وطبيعة العمران، وكيفية تحكيمه إياها، أي تطبيقها على ما لديه من حقائق أو معطيات. فهو يقرر أولا أن " كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا ابلغ في التمحيص من كل وجه يعرض "[1].

ويصل من بعد إجراء تطبيقات منهجية إلى استخلاص قاعدة أصيلة في بحث الظواهر الاجتماعية، فيقول: " فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه "[2].

وربما كان هذا القانون أهم القوانين التي وضعها ابن خلدون والتي تكون جوهر منهجه في البحث الاجتماعي، تلك القوانين التي يشير إليها بقوله: " وتأمل الأخبار وإعراضها على القوانين الصحيحة، يقع لك تمحيصها بأحسن وجه "[3].

---

1 المرجع السابق، ص. 410.

2 المرجع السابق، ص. 413.

3 المرجع السابق، ص. 372.

ومن أبرز طبائع العمران الحياة البدوية والحياة الحضارية[1]، و"أن البدو اقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها"[2]، وأن للبداوة خصائصها كما للحضارة خصائصها[3]، وأن آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في أصلها"[4]

ومن أظهر طبائع العمران التي تؤدي إلى الفساد، الظلم الاجتماعي، " فإن الملك إذا كان قاهرا باطشا بالعقوبات، منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم، شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم، وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات، ففسدت الحماية بفساد النيات"[5].

وللعمران البشري طبيعة تجعل من الضروري أن يكون له سياسة ينتظم بها أمره[6]، لأن البشر " إذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات، ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته بأخذها من صاحبه، لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض، ويمانعه الآخر عنها بمقتضى الغضب والأنفة ومقتضى القوة البشرية

1 المرجع السابق، ص. 577-583.
2 المرجع السابق، ص. 583.
3 المرجع السابق، ص. 584-588.
4 المرجع السابق، ص. 666.
5 المرجع السابق، ص. 685.
6 المرجع السابق، ص. 881.

في ذلك، فيقع التنازع المفضى للمقاتلة .... واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم"[1].

ومن طبيعة العمران اشتماله على نظام الطبقات، فـــ " إن الجاه متوزع بين الناس ومرتبا فيهم طبقة بعد طبقة، ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي الأسفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه، وبين ذلك طبقات متعددة...[2]

تلك هي أهم طبائع العمران التي جعلها ابن خلدون-أساسا للتحليل الاجتماعي والتفسير العمراني. فهي ظواهر اجتماعية طوعها للتحليل والتفسير من جهة، وفسر بها كثيرا من الظواهر الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها.

ويلاحظ أن طبائع العمران التي ذكرها تتعلق ببداية الدولة، وتحولها، وقوتها ونموها وازدهارها وضعفها وتدهورها واضمحلالها، وسياسة أهلها، وانقسامهم إلى طبقات. وفي ثنايا تحليله الاجتماعي وتفسيره العمراني يكشف عن ثلاثة قوانين اجتماعية بالغة الأهمية وهي:

1- فهو أن ما يحدث من ظواهر في العمران إنما يحدث بالطبع، أي أن كل الظواهر الاجتماعية أمور طبيعية للعمران، لا يمكن التخلص منها أو إلغاؤها[3].

2- هو أن ما يحدث في العمران لا يحدث فجأة، وإنما يستغرق وقتا، من أجل التدريج في الأمور الطبيعية[4].

---

1 المرجع السابق، ص. 683.

2 المرجع السابق، ص. 1044.

3 المرجع السابق، ص. 409.

4 المرجع السابق، ص. 879.

3- فهو أن كل متكون في زمان فلابد له من اختلاف أطواره، وانتقاله في زمن التكوين من طور إلى طور حتى ينتهي إلى غايته[1] .

وبالنسبة لتحكيم أصول العادة في تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ذهب ابن خلدون في شرح المقصود بظاهرة العادة الاجتماعية للتأكيد على العوائد نظرا لرسوخها وتوارثها بين الأجيال، ومن ثم أكد على ضرورة فهم العادة وتكوينها وأثارها على الإنسان وتنشئته الاجتماعية واكتساب الفرد خصائص وصفات تميزه عن غيره من الأفراد.

ذلك ما قرره ابن خلدون في قانونه الخاص بالعادة والذي يشير إلى " أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه، لا طبيعته ومزاجه "[2]. وما ذلك إلا لإيمان ابن خلدون بأثر العوائد الاجتماعية وتأثيرها على الناس وسلوكهم في الحياة الاجتماعية.

الإجراء المنهجي الثاني عند ابن خلدون لتحقيق الصدق في الدراسات والبحوث التاريخية. فهو تأكيده على القياس – أي قياس الغائب من الأخبار بالمشاهد منها.

لقد استخدم ابن خلدون القياس قاعدة من قواعد منهجه للاستدلال على صحة آرائه الاجتماعية والبرهنة على قوانينه العمرانية التي كونت الدعائم الأساسية لعلمه الاجتماعي الذي استحدثه. ولم يكن استخدام ابن خلدون إياه للاستدلال به في العقليات أو التوسل به في الشرعيات، كما فعل الأصوليون من علماء الكلام وعلماء الفقه، وإنما كان يستعين به في بسط حججه الاجتماعية وإقامة براهينه للقوانين التي استقرأها بالنظر في العمران البشري والاجتماع الإنساني.

---

1 المرجع السابق، ص. 1341.

2 المرجع السابق، ص. 589.

فيما يتعلق بقاعدة القياس، وبخاصة قياس الغائب على المشاهد التي ألتزمها ابن خلدون، نجده يشير إليها في مواضع كثيرة من مقدمته. فاستعماله لكلمة " العبر " التي وردت في عنوان كتابه في التاريخ، الذي جعل المقدمة أحد أجزائه، يتضمن معنى وثيق الاتصال بالقياس[1]. ويكثر ابن خلدون من استعمال كلمة " اعتبر " لافتا نظر القارئ إلى صحة استنتاجه بقوله في أحد المواضع: " واعتبر ذلك في الحاضر المشاهد والقريب المعروف تجد زعمهم باطلا ونقلهم كاذبا "[2] ...الخ.

ولكي يبرهن ابن خلدون على صحة أحكامه، يلجأ إلى القياس في شتى أشكاله. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قوله في البرهنة على أحد قوانينه في " أن عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة "[3].

ويعرض عدم القياس في تمحيص الأخبار والروايات، أو المعطيات الاجتماعية بوجه عام، للزلل والخطأ. ويقول ابن خلدون في ذلك : " وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأيمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو ثمينا، و لم يعوضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط"[4].

1 أنظر " عبر " في ابن منظور، لسان العرب. فالاعتبار هو القياس العقلي والاتعاظ والاعتداد بالشيء في ترتب الحكم.

2 عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي مرجع سابق، ص.365.

3 المرجع السابق، ص. 644.

4 المرجع السابق، ص. 362-363.

ويتبين من الاقتباس الذي أوردناه في نهاية الفقرة السالفة أهم المبادئ المنهجية التي اعتمد عليها ابن خلدون في بحثه في الظواهر العمرانية واستقراء قوانين اجتماعية. وهي مبادئ ينصح الباحث باتباعها إذا أراد أن يأمن من الزلل والوقوع في الخطأ. تلك المبادئ هي:

1- العرض على الأصول أي القوانين الصحيحة.

2- القياس بالأشباه والنظائر ومنه قياس التمثيل أي قياس الغائب على الحاضر.

3- التأمل واستخراج كنه الأمور بواسطة المنطق، ومعرفة طبائع الحوادث وما يعرض لها من الأحوال، والتفطن إلى ما يوجد بينها من أوجه تشابه أو اختلاف مع النظر في أسباب ذلك.

ويبين ابن خلدون أهمية قياس التمثيل في الوصول إلى برهان قاطع ورواية صحيحة، فيقول : " أن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالمشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق"[1] .

فالتدقيق الشديد في تمحيص الأخبار ونبذ الزائف منها والأخذ بالصحيح المتيقن الوقوع، قائم على أساس أن الإنسان يعلم بالأخبار الصادقة علوما كثيرة، كما يعلم بالحس وكذلك بالعقل، وبهما معا كما هي الحال في التجربة. وأما اليقين في البرهان القائم على قياس الغائب على المشاهد فمرجعه إلى ذلك المبدأ الذي أشار إليه ابن

1 المرجع السابق، ص .362.

خلدون في مقدمته وهو أن " الماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء "[1]. ولذلك لزم لاستجلاء الصحيح من الفاسد والصادق من الكاذب في الروايات والأخبار التي ترد إلينا من الماضي.

ولذلك يرى ابن خلدون أن الباحث في التاريخ الذي هو علم اجتماع الماضي لا بد له من " الإحاطة من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف " [2].

ولعل أوضح مناظرة برهانية في المقدمة اعتمد فيها ابن خلدون على قياس الغائب على المشاهد، تلك التي [illegible] في سياق شرحه قانونه الخاص بآثار الدولة وأنها على نسبة قوتها في أصلها. فهو يجزم بأن المباني الهائلة كايوان كسرى الذي شيده الفرس، وبلاط الوليد بدمشق، وجامع بني أمية بقرطبة والقنطرة التي على واديها... إنما كانت بالهندام واجتماع الفعلة وكثرة الأيدي عليها[3]. وأن ما يقال عن عظم أجسام الأقدمين توهم باطل: " فليس بين البشر في ذلك كبير بون كما نجد بين الهياكل والآثار "[4].

ولا شك في أن عبقرية ابن خلدون، كعالم اعتمد القياس أو المقارنة قاعدة لمنهجه، تظهر بوضوح في نقطة لظاهرة التغير الاجتماعي وأخذها في الاعتبار في تحليل الظواهر الاجتماعية الأخرى وتفسيرها. ولذلك يقرر أنه " من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام... وذلك أن

---

1 المرجع السابق، ص .364.

2 المرجع السابق، ص .399.

3 المرجع السابق، ص .666-668.

4 المرجع السلبق، ص. 667.

أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال... " [1].

ذلك هو التحليل الاجتماعي العلمي للتغير الاجتماعي كظاهرة من أهم ظواهر الاجتماع الإنساني والعمران البشري. فالأمم تتغير والأجيال تتحول والأحوال تتبدل، ولا شيء يدوم على وتيرة واحدة. وإنما كل شيء يصير إلى شيء آخر يختلف عنه شيئا فشيئا، أي أن هذه الصيرورة لا تفتأ تدب في المجتمع بالتدريج، فلا يتفطن إليها إلا من أمعن النظر واستبصر ما مضى في الغابر البعيد وما مر في الماضي القريب. وهو أن فعل ذلك فإنه لابد أن يتقرر لديه أن هناك قانونا اجتماعيا هو قانون التحول الاجتماعي الذي تخضع له ظواهر العمران.

وبالنسبة للنوع الثاني من القياس، وهو القياس بالغائب حيث نقيس المشاهد والحاضر بالماضي الغائب، وهو ذلك النوع المعروف بالقياس الأصولي. وهو يستخدم هذا النوع من القياس، حيث نجده يستشهد بالماضي على الحاضر، أو بمعنى آخر، أنه يقيس حاضر المجتمعات بماضيها.

ومما ورد في مقدمة ابن خلدون من قياس أصولي، أو قياس المشاهد على الغائب، ما جاء في برهانه على فساد الرواية المتواترة التي وردت عن سبب نكبة الرشيد للبرامكة وما قيل عن معاقرته الخمر، إذ قال: " وقد كانت حالة الأشراف من العرب الجاهلية في اجتناب الخمر معلومة، ولم يكن الكرم شجرتهم وكان شربها مذمة عند الكثير

1 المرجع السابق، ص .399.

منهم. والرشيد وآباؤه كانوا على ثبج من اجتناب المذمومات في دينهم ودنياهم، والتخلف بالمحامد وأوصاف الكمال ونزعات العرب "[1].

فابن خلدون هنا يقيس حال الرشيد في حاضره على حالة الأشراف من العرب الجاهلية في ماضيهم ليتسنى له الحجاج وأحكام البرهان واستنتاج الحكم ببراءته مما نسب إليه.

ويستطيع من يقرأ المقدمة بإمعان أن يخلص إلى حقيقة تستحق منه عناية خاصة فيما يتعلق باعتماد ابن خلدون على القياس فهو يستخدم قياس التمثيل، أو قياس الغائب بالمشاهد عندما يكون بصدد تمحيص الروايات والأخبار عن أحوال الناس الاجتماعية في العمران فيما سلف من الزمان والبرهنة على صدقها أو كذبها، ويلجأ إلى القياس البرهاني أو الأصولي، أو قياس المشاهد على الغائب، حينما يكون معنيا بالبرهنة على قانون اجتماعي استطاع أن يستقرئه من أحوال العمران في زمانه، أو حتى عصره.

ولا جدال في أن ابن خلدون قد لجأ إلى القياس البرهاني أو الأصولي لعدة أسباب نذكر منها:

- أن ابن خلدون هو نفسه كان شكاكا، يتحرى الصدق في الأخبار والروايات المتواترة. وما دام هو كذلك، فأولى به أن يفترض أن من الناس من هم على شاكلته في التشكك والمعاندة.

- أن ابن خلدون كان دائب البحث على العلل والأسباب، ومن كان هذا شأنه فإنه في استقراءاته وتنظيراته، لا يقف عند حد في بلورة النظرية أو صياغة القانون أو

1 المرجع السابق، ص. 379.

إصدار الحكم، بل أنه يجد لزاما عليه سوق البراهين على صحة نظرياته وقوانينه وكتابة الحيثيات لتبرير أحكامه.

- يتعلق بعلم العمران البشري. فالاجتماع الإنساني والعمران البشري الذي جعله موضوعا لهذا العلم فريد في نوعه: ولكنه كذلك فإنه يحتاج إلى إيضاح وشرح وتفسير لكي يستسيغه الذهن ويستوعبه الفكر.

- كون ابن خلدون كان في كتابته لمقدمته معلما أولا وقبل كل شيء. فتسلسل الأفكار فيها، وتبويبها وتفصيلها، والإشارات إلى ما تقدم من القول وإلى ما سيأتي من الحديث فيها... كل ذلك جعله يتخذ لنفسه أسلوب المعلم في كتابة مقدمته، فصار يشرح ويوضح ويفسر ويبرهن باذلا في ذلك قصارى جهده[1].

الجسر المنهجي بين علم الاجتماع والتاريخ:

نلمس من قراءة العناصر السابقة على الفور أن ابن خلدون أدرك التصور العلمي للتاريخ، ونلمس موضوعيته في حديثه عن التاريخ من حيث الشكل، وفهمه للتاريخ من حيث المضمون. لذلك شرع ابن خلدون في البحث عن المنهج المناسب الذي يعصم المؤرخ من التردي في الوهم والضلال وذلك بالدعوة إلى المطابقة بين المنقول وبين الواقع المشاهد في التيار الجاري لوقائع العمران البشري والبحث عن الأسباب والنظر في النتائج، كما يفعل العالم في درس الظواهر الطبيعية.

---

1 محمد الطالبي: منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة وكتاب العبر، مرجع السابق، ص. 25-40.

لقد أوحت إليه مشاهداته بوجود علاقة منهجية بين الظواهر الاجتماعية والواقعات التاريخية باعتبارهما أشياء ذات طبيعة واحدة، فإن الواقعة التاريخية هي في حقيقتها خبر عن واقعة اجتماعية. والواقعة الاجتماعية متى حدثت فقد أصبحت عنصرا تاريخيا.

فقد ارتبطت هنا الظواهر الاجتماعية بالصيرورة الزمانية، واتسمت بالتعاقب الدائم لتترك بصماتها على مجرد التاريخ، فإذا شبهت علنيا واقعة من وقائع العمران البشري، استطعنا الاستدلال على حقيقتها من البصمات المحفوظة في سجل التاريخ، أما إذا خالجتنا الريبة حيال إحدى الواقعات التاريخية، فما علنيا إلا الرجوع إلى طبائع الحوادث الاجتماعية نستجليها الأمر.

وبهذا يكون ابن خلدون قد أقام جسرا منهجيا بين علمي التاريخ والاجتماع، في محاولة جريئة ومبتكرة لدراسة وقائع العمران البشري بأقصى قدر من الموضوعية، حتى لا يقع في محاذير الاتجاهات الذاتية التي تورد الباحث في مواطن الخطأ والضلال.

ونتيجة لهذه الإسهامات الواضحة التي قدمها ابن خلدون بالنسبة للبحوث التاريخية في علم الاجتماع، ذهب المؤرخ الإنجليزي " روبرت فلينت " إلى أن ابن خلدون يعتبر من أبرز من وضعوا نظريات تتعلق بالبحوث والدراسات التاريخية. كما أن " سارتون " يؤكد في مؤلفه " مدخل لتاريخ العالم " أن ابن خلدون قد أضاف ما يسمى في وقتنا الراهن بطريقة البحث التاريخي.

وما ذلك إلا لتلك الإسهامات المنهجية التي قدمها ابن خلدون في مجال عم الاجتماع، وبوجه خاص في دراساته التاريخية للظواهر الاجتماعية، والتي جعلته أول من قدم طريقة البحث التاريخي للظواهر الاجتماعية والتي جعلته أول من قدم طريقة البحث التاريخي للظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع.